رفض تحديد الملكية

ولما طلب مجلس الثورة من الأحزاب أن توافق على تحديد الملكية، وأن لا يملك إنسان أكثر من ٢٠٠ فدان، والأرض الزائدة توزع على الفلاحين رفضت الأحزاب. رفضت لأنها لا تؤمن أبدا بأن لهذه الأرض أصحابا هم أحق بملكيتها لأنهم فعلا هم الذين يزرعونها ويخرجون ثمارها.....

عندما اختلف مجلس الثورة مع الأحزاب أنفسهم على هذا البلد حكاما وتصوروا أنهم لا يمكن أبدا أن ينزلوا عن حقوقهم في ملكية الأرض ومن عليها....

إلغاء الأحزاب:

وفي يناير ١٩٥٣ كان واضحا لنا أن الأحزاب لم تعد تمثل هذه البلاد. ولم تعد تمثل الشعب... ولا يجب أبدا أن يترك لها أمر القيادة في هذا الوطن. ومن أجل ذلك اتخذ قرار إلغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣.

وألغي الدستور الذي كانت تحتمي فيه هذه الأحزاب.

وحددت فترة انتقال ثلاثة سنوات نستطيع فيها أن نقضي على العقلية السياسية التي كانت موجودة وهي عقلية الحزبية والأحزاب، ونقضي أيضا على أولئك الذين كانوا يسمون أنفسهم بالزعماء والباشاوات، لأنه لم تعد أرضنا في حاجة إلى باشاوات ولا زعماء. وإنما أرضنا في حاجة إلى مخلصين يعملون ويكدحون من أجل الشعب كله.

... فترة الانتقال:

وعشنا بعد ذلك ٣ سنوات في فترة انتقال.. بدأت من يناير ١٩٥٣ وانتهت في يناير ١٩٥٦ وفي خلال هذه السنوات الثلاث... في خلال فترة الانتقال لم تكن في البلد أحزاب... وانتهت قصة الزعامات والزعماء... ولم يكن هناك دستور تختفي من ورائه الأحزاب، وإنما كان هناك في خلال السنوات الثلاث دستور مؤقت تحكم به البلاد لكي يجنبها كل ما كانت تقاسيه من مظالم فيما قبل الثورة.....

جمال يحمل الأمانة بأمانة:

وفي خلال السنوات الثلاث وهي فترة الانتقال هذه كان يوجد مجلس قيادة الثورة، وكان مجلس قيادة الثورة هذا هو نفسه الحكومة، بمعنى أن قيادة الثورة كانت تمثل السلطة التنفيذية وهي التي

تتولى كافة السلطات بقيادة زعيمنا جمال. وحمل جمال طوال تلك السنوات الأمانة عنا جميعا... حملها بشرف وأمانة.. وحقق لنا انتصارات رائعة.. وكنا جميعا من خلفه. كنا جميعا نؤيده ونشد من أزره... كنا جميعا نثق فيه.. كنا جميعا نسانده في كل معركة دخلها... ومن أجل ذلك انتصرنا جميعا....

واستطعنا خلال هذه السنوات الثلاث أن نحقق كثيرا من الانتصارات باسم الشعب وبإرادة هذا الشعب. استطعنا فعلا في هذه السنوات أن نقضي على الحزبية وعلى العقلية السياسية .. الحزبية التي كانت تسيطر على البلاد. أمكننا فعلا أن نقضي على تلك الأحزاب التي كانت تدعي لنفسها أنها وصية على الشعب وإنها هي التي تتحدث باسم الشعب، وهي التي تحكم باسم الشعب. مع إنها في الواقع كانت تستغل أقوات الشعب وتستغل موارد الشعب لأشخاص معدودين.

أمكن خلال هذه السنوات أن نقضي على كل تلك المظالم، وعلى هذه الأحزاب وعلى الزعامات المدعية، وعلى السياسيين المحترفين، وأن نطهر الميدان السياسي لكي يقوم حكم ديمقراطي سليم. وكان هذا في نظرنا أروع ما تم خلال سنوات الانتقال الثلاث...

وأمكننا أيضا أن نقضي على الرجعية التي كانت تتمثل في الإقطاع والإقطاعيين في البلاد.

ومكنا أيضا أن نطهر الميدان السياسي من الدجالين والمشعوذين الذين يستغلون الدين لأغراضهم الخاصة.

واستطعنا أيضا أن نقضي على كل المؤامرات الرجعية التي كانت تريد أن تعود بنا إلى الوراء.

واستطعنا أيضا أن نقضي على الانقسام الذي كان يسود الشعب.

وأمكنا أيضا في خلال سنوات الانتقال أن نعقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في سنة ١٩٥٤ بعد مرور أكثر من ٧٤ سنة ظلت بريطانيا تماطل فيها ولا تسلم بحقنا في الحرية والاستقلال.

التمهيد بقيام حياة ديمقراطية

وأمكن **أيضا** في خلال فترة الانتقال أن نمهد لقيام حياة ديمقراطية حقيقية في البلاد.

فحين قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت ولا تزال تؤمن بأن السبيل الوحيد والسبيل السليم لكي يحكم الشعب نفسه بنفسه هو أن تطبق الديمقراطية فعلا وعملا لا قولا ولا تهريجا كما كان يحصل في الماضي. ومن أجل ذلك رأينا أن المبدأ الأول من مبادئ الثورة هو القضاء على الاستعمار وأعوان من الخونة. والمبدأ الثاني هو القضاء علي سيطرة رأس المال على الحكم.

والمبدأ الثالث هو القضاء على الإقطاع، والمبدأ الرابع هو إقامة عدالة اجتماعية. والمبدأ الخامس هو إقامة جيش وطني قوي. والمبدأ السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

القضاء على الاستعمار وأعوانه

وفي طريقنا لكي نصل فعلا إلى الديمقراطية. إلى حياة ديمقراطية نظيفة وحياة ديمقراطية سليمة. لم يكن من المستطاع أن تكون هناك ديمقراطية أو حرية يتمتع بها كل فرد منا، في الوقت الذي يقبع فيه في البلد استعمار. ليس استعمار أجنبيا فقط وإنما استعمار له أعوان من داخل هذا البلد. كان لابد إذن من القضاء على الاستعمار وأعوانه الذين يتآمرون معه في داخل هذا الوطن لكي تحقق للمواطنين فعلا حرية حقيقية يستطيعون في ظلها أن يقولوا رأيهم بصراحة ولا يخشون أحدا ولا يخشون شيئا.

القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم

وكان لا يمكن أيضا أن تقوم حياة ديمقراطية سليمة ورأس المال يسيطر على الحكم. كان لا يمكن أبدا السماح لطبقة أو لفئة أيا كانت هذه الطبقة وهذه الفئة أن تسيطر أو تهيمن على مصائر الشعب. ففي ظل هذه السيطرة لن يستطيع المواطنون أن يتنفسوا بحرية أو أن يقولوا رأيهم بصراحة. لأن تلك الطبقة كانت ستطاردهم. وكانت ستقف دائما في وجه من ينادي بالحرية وفي وجه كل من ينادي بالديمقراطية الحقيقية، ونحن نعلم جميعا أنه في أواخر فاروق اشتريت الذمم ورشي فاروق لكي يأتي بحكومة معينة.

كان لابد هو القضاء على الإقطاع الذي كان يشكل أكبر الأخطار على شعبنا، فالإقطاعيون لم يكونوا يملكون الأرض وحدها فقط. وإنما كانوا يملكون الأرض ومن يعيش على هذه الأرض من البشر.

وكان الإقطاعيون في حلف مستمر مع الاستعمار ومع الملك الفاسد. وكانت مصالحهم متشابكة، وفي حلف متين ضد الشعب. وأخوف ما كانوا يخافونه هو أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه الشعب أن يستكمل شخصيته وأن يستولى على حقوقه منهم. وفي هذه الحالة ينهار الاستعمار وينهار الملك وينهار الإقطاع.

الإقطاع إذن كان يمثل خطرا جسيما على كياننا. ونحن نذكر في تاريخنا أمثلة حية على ذك. كان الإقطاعيون المصريون للأسف حينما يريدون أن ينفذوا أمرا يتوجهون إلى قصر الدوبارة

حيث السفير البريطاني وكانت تنفيذ أرادتهم. ونذكر أيضا من تاريخنا كيف أن أولئك الإقطاعيين كانوا أيضا في حلف مستمر مع تلك، فمصالح الاثنين واحدة وعدو الاثنين واحد وهو الشعب.

وكان لا يمكن أن تكون هناك حرية ولا ديمقراطية والإقطاع موجود في هذا البلد، كيف كان يستطيع الفلاح أن يعبر عن رأيه ؟ ! وكان لا يمكن لأي فلاح أن يعبر عن رأيه بصراحة الإقطاعي له بالمرصاد. لأن الإقطاعي كان يملك الأرض ومن عليها. ومن أجل ذلك كان المبدأ الثالث هو القضاء على الإقطاع. وتم فعلا القضاء على الإقطاع- بصدور قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين – في سبيل الوصول إلى حياة ديمقراطية سليمة.....

إقامة عدالة اجتماعية

أما المبدأ الرابع فهو إقامة عدالة اجتماعية.....

ولقد أحسسنا أيام ما قبل الثورة بما كانت تطبقه الأحزاب من نظم تجعل منا طبقات مختلفة متنافرة.. وتقسم الشعب إلى أسياد وعبيد.....

.... كلنا نعلم أنه لم يكن مسموحا مثلا أن يدخل المدرسة كل من يستطيع أن يتفوق وإنما كان دخول المدارس لفئة خاصة هي أبناء الخاصة.

وكلنا نعلم أن بلدنا كان منقسما إلى قسمين قسم هم الأنصار والأصهار والمحاسيب، والقسم الآخر هو الشعب الذي لا يصل إليه شيء على الإطلاق من حقوقه.. كانت الفرص تتاح لفريق ضئيل والشعب كله محروم ومضغوط عليه.

العدالة الاجتماعية تعني أن يأخذ كل مواطن متكافئة مع أخيه بصرف النظر عن الغني أو الفقر، وبصرف النظر عن أي اعتبارات. ونحن نعلم أنه كان لا يمكن أبدا أن تكون في بلدنا حرية وبعضنا أسياد والبعض الآخر عبيد. فقد كان الملك التركي الأصل وكنا نحن جميعا نشكل طبقة الفلاحين أي العبيد.

كان لا يمكن أبدا أن تقوم ديمقراطية أو حرية حقيقية إلا بالقضاء على كل هذه الفوارق المصطنعة، وقد كان أن طرد الملك، وبطرده عادت الأرض إلى الفلاحين وعادت السيادة إلى أصحابها الفلاحين.

من أجل ذلك كان لابد من تطبيق العدالة الاجتماعية لكي يستطيع كل فرد أن يحس بالحرية المطلقة وأن يحس بأنه في هذا الوطن له من الحقوق ما لكل مواطن يعيش على هذه الأرض.. لا فوارق ولا سادة ولا عبيد، وإنما نحن جميعا مواطنون شرفاء نعمل من أجل بلادنا وندافع عنها ضد العدوان وضد المؤامرات.....

إقامة جيش وطني

وكان لابد لكي تقوم حياة ديمقراطية سليمة أن يحس كل فرد بالحرية فعلا. كان لابد لنا من جيش قوي جيش يدفع عنا أي عدوان. وفي الوقت ذاته يشعرنا بكرامتنا وبعزتنا فلا نحتاج إلى أحد غريب لكي يدافع عنا. وإنما نحن الذين ندافع عن أنفسنا وندافع عن أرضنا التي استرددناها من أولئك الذين اغتصبوها. استرددناها من الملك ومن عائلته التي كانت تملك ثلث الأراضي الزراعية في بلدنا، واسترددناها من الإقطاعيين ومن رجال الأحزاب الذين كانوا يتحكمون في مصيرنا باسم الدستور.

كان لابد أن يوجد لنا جيش قوي لكي يدافع عن أرضنا وعن سيادتنا وعن إرادتنا.. ومن غير هذا الجيش كنا لن نستطيع أن نمارس الحرية أو الديمقراطية .. فقد كان التهديد لا يزال من حولنا وكانت المؤامرات ما تزال تحيط بنا....

كان لابد أن يوجد لنا جيش قوي يدافع عن حريتنا وعن إرادتنا وعن استقلالنا وعن حقنا في أن نقرر مصيرنا بأنفسنا، لا أن تقرره لنا بريطانيا أو أمريكا أو فرنسا أو الملك الطاغية أو الأحزاب الفاسدة.

وهكذا يتضح انه كان من المحتم أن تطبق مبادئ الثورة الخمسة حتى يمكن أن ننعم بحياة ديمقراطية سليمة وحرية كاملة حقيقية وهي الهدف السادس من أهداف الثورة.

إقامة حياة ديمقراطية نظيفة.

ونريد أن نقف عند كلمة ديمقراطية وقفة قصيرة....

لقد كانت الديمقراطية كلمة أرادوا بها في الماضي أن يفرضوا على الشعب حكم الإقطاع، وحكم الملكية وإرادة الاستعمار.

كانوا يقولون أن الشعب كان قبل الثورة يحكم حكما ديمقراطيا لأن في القاهرة مجلس شيوخ ومجلس نواب وحكومة حزبية وملكا.

كان يكفي في نظرهم أن تكون هذه الأجهزة موجودة لكي يقال أن الشعب يحكم حكما ديمقراطيا. وأن البلاد تعيش في ديمقراطية.

وعندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أعلنت أنها تريد أن يحكم الشعب حكما ديمقراطيا سليما وكان هذا هو المبدأ السادس من مبادئها.

وقد مهدت الثورة الطريق لتطبيق الديمقراطية بإعلان وتطبيق مبادئ الثورة الخمسة وهي:

..... القضاء على الاستعمار وأعوانه.....

.....القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

..... إقامة جيش قوي.

.....إقامة عدالة اجتماعية.

إذن فقد تطهر وطننا كاملا، استعدادا لبدئنا حياة ديمقراطية سليمة، واستعدادا لبدئنا عهدا جديدا من عهود الحرية الحقيقية.

ولكننا لا نفهم الديمقراطية على إنها مجلس شيوخ ومجلس نواب يجتمعان في القاهرة وملك وزارة حزبية.

نحن نؤمن بأن الديمقراطية هي أن يكون لكل فرد منا في هذا الوطن... للفلاح وللعامل وللموظف وللطالب. لكل إنسان متعلم وغير متعلم الحق الكامل في أن يبدي رأيه في حرية وصراحة، ولا يخشى من إبداء رأيه في هذا البلد.

نحن نؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية هي أن يسمح لكل مواطن مهما كان وضعه الاجتماعي بأن يعبر عما يحس به في حرية.

في الماضي، هل كانت الديمقراطية حقيقية؟ في الماضي هل كان الفلاح يستطيع أن يدلي بصوته في الانتخابات حرا كما يريد...؟!

كلنا نعلم أن هذا كان مستحيلا.. فالفلاح كان مهددا، لأن صاحب الأرض كان يملك الأرض، ويملك الفلاح أيضا، من أجل ذلك حين بدأت الثورة أصدرت قانون الإصلاح الزراعي كي يتحرر الفلاح ولكي تنتهي إلى الأبد سلطة أولئك الإقطاعيين.